يعد القانون البحري القانون المنظم للبيئة البحرية والتي اساسها الملاحة البحرية وعمادها السفينة التي تعد احدت الايات الاساسية في تنشيط التجارة الدولية ، هذا وتختلف اهمية القانون البحري من دولة الى اخرى وذلك تبعا لما لها من اسطول بحري ومدى حركة موانئها وتجارتها الخارجية، والجزائر بموقعها الجغرافي المتميز وامتداد سواحلها على مسافة 1200 كلم المطلة على البحر الابيض المتوسط وموقع موانئها الاستراتيجي مع البلدان الاجنبية كل ذلك ساعدها على حركة تجارتها البحرية، والقيام بتصديرها للبترول واستيراد ما تحتاج اليه من الدول الاجنبي عن طريق البحر، اضافة الى ان الجزائر وفي اطار سعيها للانضمام الى منظمة التجارة العالمية ستزداد حركة السفن التجارية اليها ، وما يتبع ذلك من النزعات التي ستطرح على القضاء جراء الملاحة البحرية ،كل ذلك يتوجب علينا دراسة هذا المقياس ، لذلك فقد اصدر المشرع الجزائري القانون البحري98-05 المعدل ب10-04 المؤرخ في 18 اوت 2010. لذلك فان دراستنا لمقياس القانون البحري من خلا التعريف وبالقانون البحري والتعرف على الملاحة البحرية و السفينة وكذلك العقود الواردة على السفينة وصور استغلالها والبيوع التي تتم بواسطتها.